أعلنت الهيئة الأردنية المستقلة للانتخابات الثلاثاء بدء إصدار بطاقة الانتخاب وتسجيل الناخبين للانتخابات النيابية التى يفترض أن تجرى قبل نهاية العام الحالى.

ودعت الهيئة فى بيان نشرته الصحف المحلية الصادرة اليوم المواطنين "ممن أتموا أو سيتمون الثامنة عشرة من العمر فى الأول ديسمبر المقبل إلى مراجعة مكاتب دائرة الأحوال المدنية والجوازات البالغ عددها 74 مكتبا فى مختلف مناطق المملكة، لاستلام بطاقاتهم الانتخابية اعتبارا من اليوم الثلاثاء ولمدة شهر".

ودعا الناطق الرسمى باسم الهيئة حسين بنى هانى جميع المواطنين إلى "المبادرة بالتسجيل والحصول على بطاقاتهم الانتخابية"، مؤكدا أن "من يمتنع عن التسجيل فى الكشوفات الجديدة سيفقد حقه فى الترشح والانتخاب".

من جانبه، أكد الشيخ حمزة منصور الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامى، الذراع السياسية للإخوان المسلمين فى بيان نشره الموقع الإلكترونى للجماعة الثلاثاء أن "حزب جبهة العمل الإسلامى قرر عدم المشاركة فى أى من إجراءات العملية الانتخابية بما فى ذلك التسجيل فى سجلات الناخبين". ورأى أن "إجراء الانتخابات النيابية فى ظل التشريعات والسياسات القائمة عملية عبثية".

وانتقد منصور "إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات النيابية وفقا لقانون الانتخاب المقر دون تعديل"، معتبرا أن "قانون الانتخاب يواجه برفض واسع من مختلف شرائح الشعب".

وكانت جماعة الإخوان المسلمين فى الأردن أعلنت فى 12 يوليو الماضى رسميا مقاطعتها هذه الانتخابات "لعدم وجود إرادة حقيقية بالإصلاح"، فى خطوة قد تنذر بدخول البلاد فى أزمة سياسية.

واقر مجلس النواب الشهر الماضى تعديلات جديدة على قانون الانتخاب يخصص 27 مقعدا لقائمة وطنية مفتوحة، إلا أن الحركة الإسلامية اعتبرت انه "لا يصلح كبداية لإصلاح حقيقى". وبحسب التعديل سيضم مجلس النواب المقبل 150 مقعدا بدلا من 021، 27 منها للقائمة الوطنية و51 للكوتا النسائية و801 مقاعد فردية.

والقائمة الوطنية التى أقرت مؤخرا لأول مرة مفتوحة أمام الأردنيين تصويتا وترشيحا أحزابا وأفرادا، ويحق للشخص التصويت بصوت للقائمة وصوت آخر لدائرته الانتخابية.

وكان العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى دعا فى الأول من يوليو الجميع بما فيهم الإخوان وحزبهم إلى المشاركة فى الانتخابات النيابية المقبلة للوصول إلى حكومة برلمانية. وتجرى الانتخابات النيابية بحسب الدستور كل أربعة أعوام، إلا أن الانتخابات الأخيرة جرت عام 2010 بعد آن حل الملك البرلمان.

وتطالب المعارضة وخصوصا الحركة الإسلامية التى قاطعت انتخابات عام 2010 بقانون انتخاب عصرى يفضى إلى حكومات برلمانية منتخبة.

ويشهد الأردن تظاهرات منذ يناير من العام الماضى تدعو إلى إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة والقضاء على الفساد.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 07/08/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com